

Distr.: General
28 April 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في
منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠١٤-٢٠١٥*

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزا للدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية
والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠١٥-٢٠١٦.

* بعد أن أصبحت تونس وليبيا والمغرب بلدانا أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في تموز/يوليه ٢٠١٢، تقرر توسيع نطاق التغطية الإقليمية للدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ليشمل جميع البلدان التي تشكل المنطقة العربية. وقد أصبحت موريتانيا عضوا في عام ٢٠١٥. واستُخدمت المجموعات الإقليمية الفرعية التالية في هذه الوثيقة مع مراعاة مزيج من مستويات الدخل الفردي والقرب الجغرافي وأوجه التشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية: بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية)؛ وبلدان المشرق العربي (الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر ودولة فلسطين)؛ وبلدان المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب)؛ والبلدان العربية الأقل نمواً (جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن).



الرجاء إعادة استعمال الورق

180516 130516 16-07030 (A)



موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ٢٠١٤-٢٠١٥

موجز

تشير التقديرات إلى أنّ متوسط نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية في عام ٢٠١٥ قد بلغت ٠,٩ في المائة بالقيم الحقيقية، أي من دون تغيير يُذكر مقارنةً بعام ٢٠١٤. وسجلت اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي قادت النمو في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية، تباطؤاً في عام ٢٠١٥، وذلك بعد أن سجّل الطلب المحلي زيادة طفيفة. وقد ترتبت عن انخفاض أسعار النفط منذ منتصف العام ٢٠١٤ تأثيرات سلبية على الاقتصادات العربية، صاحبها جملة من العوامل السلبية الأخرى كانتشار النزاعات المسلحة في المنطقة. وعلاوة على خسائر عائدات تصدير النفط وضعف الثقة لدى قطاع الأعمال، واجهت بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديات تتعلق بالاتجاه الذي تسير فيه استراتيجياتها لتحقيق التنويع الاقتصادي. وأظهرت سلسلة التدابير الإصلاحية المتخذة، بما في ذلك الإصلاحات على نظام دعم المواد، مدى جدية الجهود المبذولة على مستوى السياسات من أجل مواجهة الانخفاض في أسعار النفط. بيد أنّ أسعار النفط المنخفضة لم تعد بالفائدة المرجوة على البلدان العربية المستوردة للطاقة. فقد انخفضت فواتير الواردات في تلك البلدان، ولكنّ الإيرادات الإسمية من التصدير سجّلت أيضاً انخفاضاً في معظم البلدان بسبب انخفاض أسعار وحدات التصدير، مما يعكس ضعف الطلب في الخارج. هذا، وكان للعديد من الحوادث الأمنية في المنطقة أثر سلبي على قطاع السياحة وعلى الصادرات من الخدمات. وسجّلت ضوابط ميزان المدفوعات تقييدات بدرجات متفاوتة في الاقتصادات العربية. ورغم أنّ بلدان مجلس التعاون الخليجي قد حافظت على انتعاش الطلب المحلي من دون فرض قيود على ميزان المدفوعات، فإنّ بلدان عربية أخرى، ولا سيما مصر والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن، قد واجهت ضوابط أكثر صرامة فيما يتعلق بهذا الميزان. وعملت القيود الصارمة على ميزان المدفوعات في هذه البلدان على الحدّ من انتعاش الطلب المحلي وعلى التقليل من مستويات المعيشة. وأجبرت النزاعات المسلحة في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن عدداً كبيراً من العمال العرب على مغادرة سوق العمل، في حين عجز ركود الحالة الاقتصادية في المنطقة عن خلق فرص العمل الكافية. وبذلك، وصلت تحركات اللاجئين والمهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا إلى مستوى غير مسبوق في عام ٢٠١٥. وتشير التوقعات إلى أنّ متوسط الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية سوف

يُسجّل نمواً بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٦. أما التوسع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي فمن المتوقع أن يستمر في التباطؤ حيث من المرتقب إجراء المزيد من التخفيضات في النفقات العامة. ومن المرجح أن يُفرض تشديد السياسات النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع إصدار الديون من قبل حكومات مجلس التعاون الخليجي إلى تعثر الاستثمار الناجم عن ارتفاع تكاليف التمويل. كما أنه من المتوقع أن تواجه المناطق دون الإقليمية العربية الأخرى ضعفاً في النمو، وذلك بسبب العوامل الجيوسياسية، والضعف المرتقب للطلب من الصين وأوروبا، وتشديد ضوابط ميزان المدفوعات.

أولا - السياق العالمي

١ - يُبدي الاقتصاد العالمي مزيداً من التعقيدات ومن أوجه عدم اليقين. وتعود هذه التعقيدات إلى التبعات الناجمة عن التيسير النقدي الحاد في أوروبا واليابان، وتباين المواقف في السياسات النقدية بين الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الاقتصادات المتقدمة الأخرى، وتزايد وفرة المدّخرات في الاقتصادات المتقدمة مقارنةً بأوجه النقص في الأموال لدى الاقتصادات النامية. وتزيد هذه التعقيدات من أوجه عدم اليقين حيث بدأت تظهر علامات متزايدة على وجود تباطؤ في الاقتصاد العالمي. وأصبحت ضغوط الانكماش، في عام ٢٠١٥، من الشواغل السياسية الكبرى لدى العديد من الاقتصادات المتقدمة وفي البعض من البلدان النامية، بما في ذلك الصين، حيث تواجه البلدان ركوداً اقتصادياً بسبب ضعف الانتعاش المحلي. ولمواجهة ضغوط الانكماش واحتمالات ضعف الطلب، عمدت المصارف المركزية في البلدان المتقدمة الكبرى، باستثناء الولايات المتحدة، إلى السير بسياسات التيسير النقدي إلى أقصاها. فتم تحديد أسعار متدنية جداً للفائدة، واتخاذ تدابير للتيسير النقدي في كل من أوروبا واليابان من أجل التشجيع على التوسع الاقتصادي. بيد أن سياسات التيسير النقدي القصوى هذه لم تنجح في حفز الطلب المحلي. وأخفقت النتائج الأولية لهذا التيسير في بلوغ الأهداف المرجوة، حيث لم تُبدِ الأنشطة الاستثمارية انتعاشاً حياًل انخفاض التارخي في تكاليف التمويل. ويشير الضعف المستمر في أنشطة الاستثمار إلى وجود وفرة كبيرة في المدخرات لدى أوروبا واليابان. فقد بلغت نسب الفائدة على الودائع مستويات قريبة من الصفر في بعض البلدان الأوروبية وفي اليابان، حيث أصبحت أسعار الفائدة السلبية واقعا ملموسا بالنسبة للسندات الحكومية القصيرة الأجل. ورغم أن الاقتصاد العالمي سيواصل، في المتوسط وبحسب التوقعات، النمو بنسق معتدل في عام ٢٠١٦، فإن ضغوط الانكماش سوف تستمر، مما يجعل الآفاق غامضة فيما يتعلق بهذا النمو.

٢ - وكانت الولايات المتحدة بمثابة البلد المتقدم الوحيد الذي نجح في الخروج من دائرة خطر الضغوط الانكماشية. فقد استمر الانتعاش الاقتصادي قويا في هذا البلد حيث سجل الاستهلاك الخاص والاستثمار في المنشآت والمعدات نمواً مطرداً^(١). وتحسيدا للانتعاش الاقتصادي الثابت المسجل في السنوات القليلة الماضية، بادر الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة إلى العودة بالسياسة النقدية إلى وضعها الطبيعي وذلك برفع سعر الفائدة الرئيسية

(١) وزارة التجارة في الولايات المتحدة، مكتب التحليل الاقتصادي، "Gross domestic product: fourth quarter and annual 2015 (third estimate); Corporate profits: fourth quarter and annual 2015", 25 March 2016. متاح على الموقع التالي: http://www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/2016/gdp4q15_3rd.htm.

بنسبة ٠,٢٥ نقطة مئوية في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥. وسجلت الأسواق المالية على إثر ذلك ردود فعل مضطربة، غير أنّه من المتوقع أن تُفضي سياسة الولايات المتحدة النقدية الجديدة إلى اتساع الفوارق في أسعار الفائدة بين دولار الولايات المتحدة والعملات الرئيسية الأخرى - حيث من المتوقع أن ترتفع هذه الأسعار في الولايات المتحدة وأن تظلّ منخفضة في الاقتصادات المتقدمة الأخرى. ففي البداية، كانت هناك توقعات في أن تدفع الزيادة المرتقبة في أسعار الفائدة بدولار الولايات المتحدة إلى مواصلة الارتفاع إزاء العملات الرئيسية الأخرى، بما فيها اليورو والين الياباني. بيد أن نسبة الودائع من دولار الولايات المتحدة ظلت منخفضة، وبقيت عملة الولايات المتحدة في الربع الأول من العام ٢٠١٦ عند مستوى أضعف مما كان متوقعا. وهذا الضعف المسجل في استجابة نسبة الفائدة على الودائع لارتفاع سعر الفائدة الرئيسي يُشير إلى أن الولايات المتحدة قد تأثرت أيضا بوفرة المدخّرات ولكن بمقدار أقل مما تأثرت به الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

٣ - وواجهت الاقتصادات النامية صعوبات متزايدة بعد أن تدهورت الآفاق الاقتصادية بشكل سريع. فقد أثر انخفاض أسعار السلع الأساسية على الاقتصادات المعتمدة على هذه السلع، بما في ذلك كبريات الدول المصدّرة للنفط، حيث تراجعت الإيرادات المالية وتكثّفت القيود على ميزان المدفوعات. ولم تستطع أسعار السلع الأساسية المنخفضة التخفيف من وطأة القيود المفروضة على ميزان المدفوعات بالنسبة لمورّدي هذه السلع، وذلك بعد أن لم تشهد معدلات التبادل التجاري بالنسبة لهذه البلدان التحسّن الذي كان متوقعا. وبما أن آفاق أسعار الفائدة في الولايات المتحدة لا تشجّع على تدفّق الأموال إلى الاقتصادات النامية، فقد أصبح المزيد من هذه الاقتصادات عُرضةً لأزمات ميزان المدفوعات. وبحلول الربع الأول من عام ٢٠١٦، كان العديد من الاقتصادات النامية، وبالأخص الاقتصادات التي تُهيمن فيها السلع الأساسية على الصادرات، قد طلب من المؤسسات المالية الدولية المساعدة على معالجة ميزان المدفوعات. ويشكل هذا الأمر إحدى المفارقات الأخرى لنتائج الحالة الاقتصادية في العالم حاليا، حيث تتناقض وفرة المدخّرات في الاقتصادات المتقدمة تناقضا صارخا مع الافتقار المتزايد إلى الأموال في الاقتصادات النامية.

٤ - وباستثناء عدد قليل من الاقتصادات المتقدمة، كألمانيا واليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة، كان الركود هو المحيّم على عملية إيجاد فرص العمل خلال سنة ٢٠١٥. ولم يساعد هامش التحسّن في تلك الاقتصادات

المتقدمة على ترجيح كفة التدهور الذي أصاب حالة العمالة في الاقتصادات النامية^(٢)، حيث ارتفعت معدلات البطالة في العالم في سنة ٢٠١٥. وأفضى ضعف آفاق العمالة إلى ظهور توترات سياسية واجتماعية في أجزاء كثيرة من العالم، صحبتها تحركات غير مسبقة للاجئين والمهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. وأثارت أزمة اللاجئين والمهاجرين نقاشات سياسية تعارضت فيها الآراء بالأساس حول الدور الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمهاجرين في البلدان المضيفة. هذا، ومن المرجح أن تتسع في عام ٢٠١٦ الهوة بين وضع العمالة في الاقتصادات المتقدمة ووضعها في الاقتصادات النامية. وتُشير التوقعات إلى أن التوتّرات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالعمالة واللجوء والهجرة سوف تتواصل في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء.

٥ - وضمن هذا السياق العالمي، واجهت الاقتصادات العربية تحديات متعاضمة. وكان للتوترات الجيوسياسية في المنطقة، لا سيما في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن ودولة فلسطين، وللتداعيات السلبية الناجمة عن الأوضاع الأمنية أثرها على البلدان المجاورة. كما أثر تراجع أسعار النفط بشكل كبير على كل من البلدان المصدرة والبلدان الموردة للنفط. وطفق الطلب المحلي في البلدان العربية المصدرة للنفط في التراجع مع تراجع حماس الدوائر التجارية، مما زاد في الحد من تدفقات رأس المال والتحويلات فيما بين بلدان المنطقة. واستمرت الآفاق الاقتصادية الضيقة في عرقلة نسق الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية، وخصوصاً من بلدان المغرب العربي. وتسبب ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في ارتفاع تكاليف التمويل في الاقتصادات العربية. أمّا الانتعاش الاقتصادي الثابت الذي شهدته الهند فقد أثر بشكل إيجابي على القطاع غير النفطي في المنطقة، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، ظلت الأوضاع الاقتصادية المحيطة بالمنطقة العربية صعبة على امتداد سنة ٢٠١٥.

ثانياً - التطورات في قطاع الموارد الطبيعية

ألف - قطاع النفط

٦ - جاء عن منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أن تقديرات الطلب العالمي الإجمالي على النفط في عام ٢٠١٥ بلغت ٩٢,٩٨ مليون برميل يومياً في المتوسط، أي بزيادة قدرها

(٢) منظمة العمل الدولية، "لحة عامة عن العمالة والشؤون الاجتماعية في العالم: اتجاهات عام ٢٠١٦"، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. الدراسة متاحة على الموقع الشبكي في العنوان التالي: http://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2016/WCMS_443480/lang--en/index.htm

١,٥٤ مليون برميل يوميا مقارنة بسنة ٢٠١٤^(٣). وتتوقع المنظمة أن يشهد الطلب مزيدا من الارتفاع في عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٩٤,٢٣ مليون برميل يوميا في المتوسط. كما تتوقع أن يصل مجموع العرض من النفط الخام إلى ٩٥,٠٩ مليون برميل يوميا في المتوسط، أي بزيادة قدرها ٢,٦٥ مليون برميل يوميا مقارنة بسنة ٢٠١٤^(٤). ومن المهم الإشارة إلى أن الطلب العالمي على النفط الخام لا يواجه حاليا تراجعاً، بل هو في طريقه إلى تحقيق نمو معتدل. أما حالة السوق الراهنة فهي تختلف عن الحالة السابقة التي أفضى فيها انهيار الطلب على النفط الخام في عام ٢٠٠٨ إلى هبوط الأسعار بسرعة. وفي أثناء ذلك، تجاوز نمو العرض نسبة نمو الطلب خلال السنوات القليلة الماضية. وقد جاء معظم هذا النمو من البلدان غير الأعضاء في أوبك، ولا سيما في أمريكا الشمالية حيث ارتفع مستوى الإنتاج بسرعة ليلغى مستوى الذروة في الآونة الأخيرة. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، رفعت الولايات المتحدة الحظر على تصدير النفط الخام، الذي ظل قائماً لأكثر من ٤٠ عاماً. وتشير التقديرات إلى أن السوق شهدت في عام ٢٠١٤ فائضا في العرض بقيمة ١,٠ مليون برميل يوميا، وإلى أن هذا الهامش قد اتسع ليلغى نحو ٢,١ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٥^(٥).

٧ - وفي حالات هبوط الأسعار السابقة، بادرت منظمة أوبك إلى اتخاذ إجراءات سريعة. وقامت، على سبيل المثال، بتخفيض حصصها الإنتاجية بمقدار ٤,٢ ملايين برميل في اليوم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أي لما كانت السوق تشهد تراجعاً حاداً في أسعار النفط. وكان السلوك الإنتاجي لمنظمة أوبك يُحدّد في الماضي نسبةً إلى نطاق السعر المستهدف، مما قد يعطي الانطباع بأنها ستعمل على خفض منسّق في الإنتاج لمعالجة الوفرة الكبيرة الحالية في العرض. بيد أن تنسيق الإنتاج فيما بين البلدان المنتجة للنفط قد أثبت أنه صعب في ظل الظروف الحالية السائدة في السوق حيث يستمر الطلب في النمو. فقد استمر الطلب في سلوك مسار النمو في عام ٢٠١٥، وذلك عكس الوضع الذي ساد في عام ٢٠٠٨، عندما أدى انهيار سريع في الطلب إلى انخفاض الأسعار. لذلك، ومن دون اتفاق جريء قابل للإنفاذ فيما بين جميع البلدان الرئيسية المنتجة للنفط، ستمتنع هذه البلدان عن إجراء عمليات خفض طوعية للإنتاج خوفاً من فقدان حصصها في السوق. وحتى مع تنفيذ خفض منسّق ناجح للإنتاج، فإنّ حظوظ هذا الخفض في إنعاش أسعار النفط تظلّ غامضة. وإذا لم تكن

(٣) منظمة البلدان المصدرة للنفط، "التقرير الشهري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط المتعلق بسوق النفط" (آذار/مارس ٢٠١٦)، ص. ٩٢، الجدولان ١٠-١ و ١٠-٢، متاح على الموقع التالي:

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه.

أسعار النفط تتمتع بما يكفي من المرونة للاستجابة إلى تغيير العرض، فإن أي خفض كهذا في الإنتاج لن يحقق زيادة قصوى في إيرادات النفط. وفي خضم هذه الصعوبات، بدأ إنتاج النفط الخام في أمريكا الشمالية يتراجع بسبب إغلاق الآبار غير المجدية. ومن المتوقع أن تتبدد الوفرة الكبيرة الحالية في العرض في النصف الثاني من عام ٢٠١٧، ولكن تأثير ذلك في العرض العالمي في عام ٢٠١٦ لا يزال أمراً غير مؤكد.

٨ - ورغم أن العرض المفرط المزمع قد هيمن على الأسواق، فإن أسعار النفط تأثرت كثيراً بأنشطة المضاربة في أسواق التداول بعقود النفط الآجلة. وتبين بيانات لجنة التداول بالعقود الآجلة للسلع الأساسية في الولايات المتحدة أن التغيرات في مراكز الشراء المضاربة الصافية تتطابق مع التغيرات في أسعار النفط^(٦) وهي قد أحدثت تقلباً شديداً في أسعار النفط على مدى عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن تبقى أسعار النفط في مستويات أدنى من خط الاتجاه الطويل الأجل في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وكما شهدنا في الآونة الأخيرة، دفعت عمليات البيع المضاربة على المكشوف أسعار النفط إلى ما دون السعر الأساسي الأدنى المقدّر الذي يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ دولاراً للبرميل. ويُتَوَقَّع أن تشتد تقلبات الأسعار الناجمة عن المضاربة خلال عام ٢٠١٦ لأنّ المشاركين في أسواق النفط ما زالوا يتأثرون بأي خبر متعلق بظروف العرض المفرط وآفاقه. وبالنظر إلى هذه العوامل وإلى الطلب البطيء لكن المتزايد على النفط الخام، يتوقع أن يبلغ متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية ٤١,٥ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٦ و ٤٩,٣ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٧ (انظر الجدول ١).

الجدول ١

التقديرات والتوقعات المتعلقة بسعر النفط الخام^(٦)

(بدولارات الولايات المتحدة)

المتوسط السنوي المتوقع				
الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	الأدنى	خط الأساس الأعلى
٢٠١٣	٩٦,٣٥	١١٤,٩٤	١٠٥,٨٧	
٢٠١٤	٥٢,٠٠	١١٠,٤٨	٩٦,٢٩	
٢٠١٥	٣٠,٧٤	٦٤,٩٦	٤٩,٤٩	
٢٠١٦		٢٣,٧	٤١,٥	٥٩,٣

(٦) United States of America, Commodity Futures Trading Commission, *Commitments of Traders*. متاح في الإنترنت

على الموقع التالي <http://www.cftc.gov/MarketReports/CommitmentsofTraders/HistoricalViewable/index.htm>.

المتوسط السنوي المتوقع				
الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	الأدنى	خط الأساس الأعلى
٢٠١٧	١٤,٨	٤٩,٣	٧٢,٢	

المصدر: بيانات منظمة أوبك للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. الأرقام المتعلقة بعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ هي توقعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في آذار/مارس ٢٠١٦.

(أ) سعر سلة أوبك المرجعية للبرميل الواحد.

٩ - ويُقدَّر أن متوسط مجموع إنتاج النفط الخام في المنطقة العربية قد بلغ ٢٣,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٥، أي بزيادة قدرها ٠,٥ مليون برميل في اليوم مقارنة بالمعدل المسجل في عام ٢٠١٤. ومن بين البلدان العربية المنتجة للنفط الخام، يُقدَّر أن بلدان مجلس التعاون الخليجي قد أنتجت ١٧,٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٥، أي من دون أي تغيير ملحوظ بالمقارنة مع السنة السابقة. واستمرَّ إنتاج النفط الخام في العراق في النمو نتيجة تنفيذ المزيد من عمليات توسيع المرافق في الجزء الجنوبي من البلد. وتمكنت ليبيا من مواصلة إنتاج النفط الخام بمعدل ٤٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً في عام ٢٠١٥، وذلك بالرغم من استمرار النزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي. وتوقف إنتاج النفط الخام في اليمن في نيسان/أبريل ٢٠١٥ في خضم اشتداد النزاع المسلح. ويُقدَّر أن مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية في المنطقة العربية قد بلغ ٣٨٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥، أي بنسبة انخفاض قدرها ٤٦ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. ومن المتوقع أن يتواصل الانخفاض بنسبة ١٢ في المائة، ليصل حجم هذه الإيرادات إلى ٣٣٧ بليون دولار في عام ٢٠١٦، أي بنسبة انخفاض قدرها ٦١ في المائة مقارنة بمستوى الذروة الذي سُجِّل مؤخراً في عام ٢٠١٢. ومع ذلك، يُتَوَقَّع أن يصل مجموع إيرادات الصادرات النفطية العربية إلى أدنى مستوياته في عام ٢٠١٦، حيث من المتوقع أن يبلغ ٤٢١ بليون دولار في عام ٢٠١٧.

باء - قطاع الغاز الطبيعي

١٠ - أصبح قطاع الغاز الطبيعي بسرعة مجالاً آخر مهماً من مجالات التصدير في البلدان العربية في السنوات القليلة الماضية. ويضم منتدى البلدان المصدِّرة للغاز حالياً في عضويته الإمارات العربية المتحدة والجزائر وقطر وليبيا ومصر، فيما تشارك العراق وعمان في هذا المنتدى بصفة مراقب. وأصبح اليمن أيضاً مصدراً للغاز في عام ٢٠٠٩. وتعمل الجمهورية العربية السورية ولبنان ودولة فلسطين منذ عدة سنوات على التخطيط للتنقيب عن الغاز في البحر. بيد أنَّ اشتداد النزاع المسلح في عام ٢٠١٥ أفضى إلى توقف إنتاج الغاز في اليمن في

نيسان/أبريل، وحالت المخاطر الجغرافية السياسية دون أن تحرز بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط تقدماً في خططها الرامية إلى التنقيب عن الغاز. وتمكنت ليبيا من تصدير الغاز الطبيعي إلى إيطاليا عبر خط أنابيب غرين ستريم، وذلك على الرغم من الوضع الأمني غير المستقر. وظلت قطر أحد مصدري الغاز الأكثر نفوذاً، إلى جانب أستراليا والاتحاد الروسي. وبعد أن أدركت البلدان الأوروبية أنها مرتهنة لإمدادات الغاز من الاتحاد الروسي وسط ازدياد المخاطر الجغرافية السياسية المتعلقة بالاتحاد الروسي وأوكرانيا، بات مصدرو الغاز في العالم العربي يستقربون مزيداً من الاهتمام بصفتهم جهات بديلة أساسية لتزويد السوق الأوروبية. وجرى التسليم بأن المنطقة تحتاج إلى مزيد من الاستثمار في البنية التحتية في هذا القطاع حتى تتمكن من زيادة صادرات الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب أو مرافق الغاز الطبيعي المسيل.

١١ - ووفقاً للجمعية الدولية للغاز الطبيعي، كان هناك في عام ٢٠١٥ عرض مفرط في أسواق الغاز العالمية، ويرجح أن يستمر هذا الاتجاه حتى عام ٢٠٢٢، لا سيما ضمن قطاع الغاز الطبيعي المسيل^(٧). وتعود أسباب الوفرة الكبيرة في العرض على الصعيد العالمي إلى آفاق الطلب المتدنية، والقدرة المفرطة في مرافق الغاز الطبيعي المسيل، ومصادر الطاقة البديلة القادرة على المنافسة. وظلت سوق الغاز الطبيعي مجزأة جغرافياً، ولكن الأسعار المرجعية الجغرافية جنحت إلى التقارب نحو مستوى أكثر تدنياً في أواخر عام ٢٠١٥. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بلغ السعر المرجعي في أوروبا ٥,٠٩ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (Btu)، والسعر المرجعي في اليابان ٩ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، والسعر المرجعي في الولايات المتحدة ٢,٢٧ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية^(٨). وقد أحرز تقدم في تطوير المؤسسات حتى يتم تحسين المعاملات في مجال الغاز وتخطي التجزئة الحالية للسوق. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يؤدي استحداث أسواق العقود الآجلة للغاز الطبيعي المسيل في سنغافورة إلى مرونة في تحديد الأسعار الفورية، مما سيعود بالفائدة على البلدان المصدرة والمستوردة للغاز على حد سواء. ومع ذلك، يتوقع أن تبقى حالة السوق صعبة بالنسبة إلى مصدري الغاز فيما يتعلق بزيادة المعاملات الفورية، وذلك نظراً إلى الوفرة الهيكلية الكبيرة في العرض المتوقعة على المدى الطويل.

(٧) Armelle Lecarpentier, International Association for Natural Gas "Current trends and prospects for natural gas", 4

December 2015 متاح في الإنترنت على الموقع التالي <http://www.cedigaz.org/documents/2015/PresAB2015.pdf>

(٨) صندوق النقد الدولي، "IMF primary commodity prices"، متاح في الإنترنت على الموقع التالي

<http://www.imf.org/external/np/res/commod/index.aspx>

جيم - قطاع الفوسفات

١٢ - لا يزال قطاع الفوسفات يكتسي أهمية استراتيجية في المنطقة العربية. وعلى الرغم من استمرار الطلب الضعيف على أسواق الأسمدة العالمية، فإن التطورات في القطاع قد أحرزت تقدماً عن طريق الشراكات الإقليمية التي تتضمن استثماراً أجنبياً مباشراً. ووفقاً لتقديرات الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، سينخفض الطلب العالمي على الأسمدة في موسم المحاصيل للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ بنسبة ٠,١ في المائة، أو ما يعادل ١٨٣,٤ مليون طن، وسينخفض الطلب على الفوسفور بنسبة ٠,٩ في المائة، أو ما يعادل ٤١,١ مليون طن، بالمقارنة مع الموسم الزراعي السابق^(٩). واستمرت أسعار المحاصيل المنخفضة في كبح الطلب العالمي على الأسمدة، ويُتوقع أن يتراجع نمو الطلب في الموسم الزراعي المقبل. وفي الوقت نفسه، تواصل نمو قدرة العرض الخاصة بالفوسفات ثنائي الأمونيوم، وهو أحد الأسمدة الفوسفورية الأكثر استخداماً. ومن الملاحظ على وجه الخصوص أن توسيع مصنع الأسمدة في الجرف الأصفر قد أسهم في زيادة قدرة العرض التي يتمتع بها المغرب ووضع البلد في طليعة المصدرين.

١٣ - واستقر سعر الفوسفات الصخري بعد انخفاض بنسبة ٥١ في المائة عن مستوى الذروة الأخير الذي بلغه في عام ٢٠١١. وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي، ارتفع السعر من ١١٠,٢ دولارات للطن المتري في عام ٢٠١٤ إلى ١١٧,٥ دولاراً للطن المتري في عام ٢٠١٥^(١٠). وفي الوقت نفسه، انخفض سعر الفوسفات ثنائي الأمونيوم بنسبة ٢٦ في المائة عن مستوى الذروة الأخير الذي بلغ ٤٨٥,٢٤ دولاراً للطن المتري في شباط/فبراير ٢٠١٥. ويُتوقع أن يستقر سعر الفوسفات الصخري في مستواه الحالي، وأن يستقر سعر الفوسفات ثنائي الأمونيوم في عام ٢٠١٦ أسوة بالاتجاه الذي سيسلكه سعر الفوسفات الصخري. ولكن لا يتوقع أن ترتفع الأسعار في هذا القطاع لأن حالة العرض المفرط الهيكلي ستواصل على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٦.

(٩) Patrick Heffer and Michel Prud'homme, International Fertilizer Industry Association, "Short-term fertilizer outlook 2015- 2016", November 2015
http://www.fertilizer.org/imis20/images/Library_Downloads/2015_ifa_paris_summary.pdf?WebsiteKey=411e9724-4bda-422f-abfc-8152ed74f306&=404%3bhttp%3a%2f%2fwww.fertilizer.org%3a80%2fen%2fimages%2fLibrary_Downloads%2f2015_ifa_paris_summary.pdf

(١٠) البنك الدولي، قاعدة البيانات الاقتصادية العالمية لرصد السلع الأساسية، متاحة في الإنترنت على الموقع التالي
<http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/selectvariables.aspx?source=Global-Economic-Monitor-%28GEM%29-Commodities>

ثالثاً - الاتجاهات الإقليمية

ألف - استعراض عام

١٤ - أثر انخفاض أسعار النفط وما نجم عنه من انخفاض حاد في إيرادات الصادرات النفطية سلباً في الاقتصادات العربية في عام ٢٠١٥. ويقدر أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في المنطقة العربية قد بلغ ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ (انظر الجدول ٢). ويتمثل العامل الرئيسي للتقلبات في تقديرات النمو السلبية في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، ظلت بلدان مجلس التعاون الخليجي تشكل مركز النمو في المنطقة العربية في عام ٢٠١٥. وظلت النزاعات المسلحة والعنف في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن ودولة فلسطين تؤثر سلباً في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية، ولم تقتصر عواقبها على هذه البلدان فحسب بل بلغت البلدان المجاورة وهي الأردن تونس ولبنان ومصر. وتضاءل قطاع السياحة في المشرق والمغرب بسبب تزايد المخاطر الأمنية. وشهدت أوضاع ميزان المدفوعات تردداً في المنطقة عموماً، مما يعكس انخفاضاً في توافر الأموال الأجنبية للبلدان التي تعاني عجزاً في الحساب الجاري.

باء - بلدان مجلس التعاون الخليجي

١٥ - يقدر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة دون الإقليمية التي تضم بلدان مجلس التعاون الخليجي قد بلغ نسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٥، مقارنة بنسبة ٣,٤ في المائة في السنة السابقة. ويعكس التباين في معدلات النمو بين بلدان مجلس التعاون الخليجي أداء القطاع غير النفطي، وكذلك الأهمية الراسخة لقطاع النفط. فاستمرار الطلب على منتجات الوقود، حافظت أنشطة تكرير النفط على مزيد من القيمة المضافة في قطاع النفط بالقيمة الحقيقية. وفي جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي سجل نمو القطاع غير النفطي ارتفاعاً مطرداً، وإن كان بمعدل أبطأ. وانخفضت قيمة الأصول المالية والعقارات في تلك البلدان، مما يعكس تراجع الثقة لدى الشركات وانخفاض أسعار النفط. وسجل المعروض النقدي ركوداً بسبب ضعف النمو الائتماني. وحافظ القطاع المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي على سلامة ميزانياته بالرغم من ارتفاع تكاليف التمويل، الذي أثر في ربحية القطاع.

١٦ - ومن المتوقع أن تشهد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي مزيداً من الانخفاض في عام ٢٠١٦ وأن ترتفع تكاليف التمويل في تلك البلدان، بسبب الرفع المتوقع لأسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة. ويتوقع

أيضاً أن تتأثر تكاليف التمويل بتراكم الآثار المترتبة على الزيادة المتوقعة في وتيرة إصدار ديون حكومات مجلس التعاون الخليجي. ومن المرجح أن تؤدي تخفيضات الإنفاق العام إلى إضعاف الطلب المحلي في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية. ويرجح أن تحافظ قطر والكويت، من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، على مستويات الإنفاق المالي لديهما. ومن المتوقع أن يكون لتباطؤ النمو في الصين تأثير سلبي، ولكن النمو القوي في الهند قد يدعم القطاع غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المنطقة دون الإقليمية نسبة ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٦. ومن بين بلدان المجلس، يُتوقع أن تُسجل الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان قطر نسبة نمو أعلى من المعدل المتوسط للمنطقة دون الإقليمية. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في المملكة العربية السعودية وذلك أساساً بسبب خفض الكبير في الإنفاق الرأسمالي والارتفاع في تكاليف التمويل. أما الكويت فمن المتوقع أن تسجل نمواً ثابتاً، مما سيمهد الطريق لانتعاش الطلب المحلي لديها. وستبلغ معدلات النمو المتوقعة في عام ٢٠١٦ نسبة ٢,٤ في المائة في البحرين، و ١,٤ في المائة في الكويت، و ٢,١ في المائة في عُمان، و ٣,٥ في المائة في قطر، و ١,٧ في المائة في المملكة العربية السعودية، و ٢,٤ في المائة في الإمارات العربية المتحدة.

الجدول ٢

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية، ٢٠١٣-٢٠١٧ (التغير السنوي بالنسبة المئوية)

البلد/المنطقة	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					نسبة تضخم أسعار الاستهلاك				
	٢٠١٣ ^(١)	٢٠١٤ ^(٢)	٢٠١٥ ^(٣)	٢٠١٦ ^(٤)	٢٠١٧ ^(٥)	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥ ^(٦)	٢٠١٦ ^(٧)	٢٠١٧ ^(٨)
البحرين	٥,٤	٤,٥	٢,٩	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٢,٧	١,٨	٢,٦	٢,٠
الكويت	١,٢	١,٦-	٠,٤	١,٤	٣,٠	٢,٦	٢,٩	٣,٣	٣,٣	٣,٦
عمان	٣,٩	٢,٩	٣,٣	٢,١	٢,٧	١,٣	١,٠	٠,١	١,٧	٢,٠
قطر	٤,٦	٤,٠	٤,٢	٣,٥	٤,١	٣,١	٣,٠	١,٨	١,٣	١,٥
المملكة العربية السعودية	٢,٧	٣,٦	٣,٤	١,٧	٢,٤	٣,٥	٢,٧	٢,٢	٢,١	١,٧
الإمارات العربية المتحدة	٤,٣	٤,٦	٣,٠	٢,٤	٢,٩	١,١	٢,٢	٤,٢	٢,٣	٢,٧
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٣,٣	٣,٤	٣,٠	٢,١	٢,٨	٢,٧	٢,٥	٢,٦	٢,٢	٢,٢
مصر ^(٩)	٢,١	٣,٥	٢,١	٢,٦	٣,١	٩,٥	١٠,١	١٠,٤	٩,٢	١٠,٠
العراق	٧,٦	٠,٦-	٢,٨-	١,٥	٥,٤	١,٩	٢,٢	١,٤	١,٨	٢,٠
الأردن	٢,٨	٣,١	٢,٤	١,٩	٢,٤	٤,٨	٢,٩	٠,٩-	١,١	١,٥
لبنان	٣,٠	٢,١	١,٣	١,٤	١,٩	٥,٧	١,٧	٣,٧-	٠,٥	١,٢
الجمهورية العربية السورية ^(١٠)	١٦,٩-	١١,٦-	٨,١-	٦,٥-	٥,٠-	٨٧,٧	٢٤,٣	٣٧,٣	٤٤,٠	٣٥,٧

البلد/المنطقة	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					نسبة تضخم أسعار المستهلك				
	٢٠١٣ ^(١)	٢٠١٤ ^(١)	٢٠١٥ ^(٢)	٢٠١٦ ^(٣)	٢٠١٧ ^(٤)	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥ ^(٥)	٢٠١٦ ^(٦)	٢٠١٧ ^(٧)
دولة فلسطين	٢,٢	-٠,٢	٣,٥	٣,١	٣,٨	١,٧	١,٧	١,٤	١,٢	١,٧
المشرق العربي	١,٥	٠,٥	-٠,٣	١,١	٢,٧	١٥,٩	٨,٥	٩,٣	١٠,١	٩,٦
الجزائر	٢,٨	٣,٨	٣,٢	١,٧	٢,٢	٤,١	٣,٩	٤,٤	٣,٩	٤,٣
ليبيا	-٣٠,٨	-٤٧,٧	-٢٢,٠	-٥,٢	-٣,٣	٢,٦	٢,٤	٨,٦	١١,٠	١٠,٠
المغرب	٤,٧	٢,٤	٤,٣	٢,٧	٢,٩	١,٩	٠,٤	١,٦	١,٢	١,٧
تونس	٢,٤	٢,٣	٠,٨	١,٦	٢,٤	٥,٨	٤,٩	٤,٩	٤,٢	٤,٠
المغرب العربي	-٣,١	-٦,٤	-١,٦	٠,٧	١,٤	٣,٥	٢,٩	٤,٥	٤,٦	٤,٧
جزر القمر	٣,٥	٣,٩	٣,٦	٤,٠	٤,٢	١,٦	١,٤	٢,٢	٢,٠	٢,٢
جيبوتي	٥,٠	٦,٠	٤,٧	٥,٠	٥,٠	٢,٥	٣,٠	٢,٧	٢,٢	٢,٥
موريتانيا	٥,٧	٦,٤	٣,٧	٣,٤	٣,٥	٤,١	٣,٥	٠,٥	١,٢	٢,٠
الصومال ^(٨)	-	٣,٧	٢,٧	٣,٤	٤,٣	٤,٥	١,٣	٤,٠	٣,٢	٢,٩
السودان	٥,٣	٢,٥	٣,٢	٣,٦	٤,٠	٣٦,٥	٣٦,٩	١٦,٩	١٥,١	١٤,٦
اليمن	٣,٢	١,٥	-٣٤,٦	-١١,١	-٧,٥	١١,٠	٨,٠	٣٠,٠	٣٥,٠	٣٢,٥
البلدان العربية الأقل نمواً	٤,٥	٢,٥	-٧,٣	٠,٥	٠,٨	٢٦,٥	٢٥,٧	١٩,٢	١٩,٤	١٨,٤
مجموع المنطقة العربية ^(٩)	١,٨	٠,٩	٠,٩	١,٥	٢,٤	٧,٢	٥,٢	٥,٤	٥,٤	٥,٢

المصدر: مصادر وطنية.

(أ) أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ مأخوذة من مصادر وطنية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(ب) تقديرات آذار/مارس ٢٠١٦.

(ج) تنبؤات آذار/مارس ٢٠١٦.

(د) تغطي الأرقام الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر السنة المالية لهذا البلد التي تنتهي في حزيران/يونيه.

(هـ) يستند معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ إلى تقديرات مستمدة من برنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المعنون "الخطة الوطنية لمستقبل سوريا".

(و) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أسعار المستهلك في الصومال مستمدان من التقرير القطري لعام ٢٠١٥ الصادر عن صندوق النقد الدولي، الذي يمكن الاطلاع عليه في الإنترنت على الموقع التالي:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15208.pdf>

(ز) الأرقام الخاصة بمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة، تستند فيها معاملات الترجيح لكل سنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠.

جيم - المشرق العربي

١٧ - تشير التقديرات إلى أن اقتصادات منطقة المشرق العربي دون الإقليمية شهدت انكماشاً بنسبة متوسطة قدرها ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، بعد أن كانت قد سجلت نمواً بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٤. ويتمثل العامل الرئيسي الذي يؤثر على النمو في هذه المنطقة دون الإقليمية في تردي الأحوال الاقتصادية في البلدين المتضررين من النزاع وهما العراق والجمهورية العربية السورية. فقد تسبب استمرار النزاع المسلح والعنف في العراق والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين في إعاقة الأنشطة الاقتصادية إلى حد كبير. وتواصل الحصار المفروض على قطاع غزة، مما حال دون الاضطلاع بأنشطة فعالة من أجل إعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية ومرافق الإنتاج التي دُمّرت في عام ٢٠١٤. وتباطأ نسق انتعاش الطلب المحلي في الأردن ولبنان، مما أدى جزئياً إلى حدوث انكماش في أسعار الاستهلاك. ولم تكن معدلات النمو في الأردن ولبنان كافية للحفاظ على مستويات المعيشة في هذين البلدين، وذلك بالنظر إلى العدد الكبير من اللاجئين السوريين المقيمين فيهما. واستمرت حالة من العجز الشديد في ميزان المدفوعات في مصر، مما أعاق الإنعاش الاقتصادي فيها.

١٨ - ومن المتوقع أن تشهد اقتصادات بلدان منطقة المشرق دون الإقليمية نمواً في عام ٢٠١٦ بنسبة ١,١ في المائة في المتوسط. ومن المتوقع أن يتناقص حجم الانكماش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية. كما أنه من المتوقع أن يزداد ارتفاع معدل إنتاج النفط الخام في العراق، وهو ما سيعوض الضعف المسجل في انتعاش الطلب المحلي الناجم عن النزاع المسلح في هذا البلد. أما النمو في الأردن ولبنان فمن المنتظر أن يظلّ ضعيفاً، نظراً للعوامل الجيوسياسية التي تلقي بظلالها على آفاق النمو الاقتصادي في البلدين. وإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يقف ارتفاع تكاليف التمويل عائقاً في وجه الاستثمار في كلا البلدين. ومن المرجح أن يحتفظ النمو في مصر بمعدله الحالي نظراً لاستمرار حالة العجز الشديد في ميزان المدفوعات التي تحد من إمكانات النمو في هذا البلد. ويتوقع أن تشهد دولة فلسطين نمواً معتدلاً، ولكن بنسبة أقل بكثير مما هو مطلوب لإعادة إعمار قطاع غزة. وتبلغ معدلات النمو المتوقعة لعام ٢٠١٦ نسبة ٢,٦ في المائة في مصر، و١,٥ في المائة في العراق، و١,٩ في المائة في الأردن، و١,٤ في المائة في لبنان و٣,١ في المائة في دولة فلسطين. ومن المتوقع أن تشهد الجمهورية العربية السورية انكماشاً اقتصادياً بنسبة ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٦.

دال - المغرب العربي

١٩ - تشير التقديرات إلى أن منطقة المغرب العربي دون الإقليمية قد شهدت انكماشاً بنسبة ١,٦ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٥، بعد أن كانت قد سجلت انكماشاً بنسبة ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٤. وظل متوسط نسبة النمو في المنطقة دون الإقليمية يتأثر تأثراً شديداً بتقديرات النمو المتعلقة بليبيا التي من المتوقع أن يشهد اقتصادها انكماشاً لثلاث سنوات متتالية. هذا، وقد سجل الطلب المحلي في ليبيا انهياراً نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والتزاع المسلح. وتم الحفاظ على مستوى معين من إنتاج النفط والغاز، ولكنه لم يكن كافياً للحيلولة دون انكماش الاقتصاد الليبي. وشهد عام ٢٠١٥ زيادة في الإنتاج الزراعي أعطت دفعة للنمو في المغرب، بينما احتفظت القطاعات الأخرى بمعدل نمو مستقر. وشهدت تونس تباطؤاً شديداً في النمو الاقتصادي بعد أن سجل ميزان المدفوعات تدهوراً أفضى إلى تقييد التوسع في الطلب المحلي. ووقعت حوادث أمنية متعددة كان لها أثر سلبي على قطاع السياحة، مما أدى إلى تراجع كبير في صادرات الخدمات. وظلت الاستثمارات العامة المحرك الرئيسي للنمو في الجزائر، بالرغم من انخفاض عائدات النفط والغاز.

٢٠ - وبوجه عام، من المتوقع أن تشهد منطقة المغرب العربي دون الإقليمية نمواً اقتصادياً بنسبة ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يستمر الانكماش في الاقتصاد الليبي، ولكن بدرجة أقل. ومن المتوقع أن يشهد المغرب تباطؤاً في النمو بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي مقارنةً بالسنة السابقة. ومن المرجح أن يظل مجال التوسع في الطلب المحلي محدوداً بالنسبة لتونس نظراً للاستمرار المتوقع لحالة العجز الشديد في ميزان المدفوعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأثر السلبي لتداعيات النزاع المسلح في ليبيا على الحالة الأمنية يندرج بمهبط معدلات النمو. ومن المتوقع أن يتباطأ التوسع الاقتصادي في الجزائر بسبب الانخفاض في الإنفاق العام الناجم عن تصحيح أوضاع المالية العامة. وتبلغ معدلات النمو المتوقعة لعام ٢٠١٦ نسبة ١,٧ في المائة في الجزائر، و ٢,٧ في المائة في المغرب، و ١,٦ في المائة في تونس. أما الاقتصاد الليبي فإنه من المتوقع أن يشهد انكماشاً بنسبة ٥,٢ في المائة.

هاء - البلدان العربية الأقل نمواً

٢١ - تشير التقديرات إلى أن اقتصادات البلدان العربية الأقل نمواً قد سجلت انكماشاً بنسبة ٧,٣ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٥. ونجح السودان في الاحتفاظ بمعدل ثابت للتوسع الاقتصادي رغم استمرار حالة العجز الشديد في ميزان المدفوعات. وتم إحراز تقدم في تنويع صادراته، وأظهر الاقتصاد بواذر تشير إلى تزايد القدرة على التكيف في أعقاب القلاقل التي سادت منذ عام ٢٠١٢. أما النمو في موريتانيا فقد أصابه الركود بسبب

التداعيات السلبية الناجمة عن تدهور أسعار ركاز الحديد. فقد تباطأ الاستثمار المتصل بالمعادن، ولم يكن النمو في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك كافياً للحفاظ على مستوى انتعاش الطلب المحلي الذي شهدته السنوات السابقة. وحافظت جزر القمر في عام ٢٠١٥ على نسبة نمو مستقرة تتماشى مع الاتجاه الطويل الأجل الذي تسلكه. وكان ارتفاع مستوى النشاط المتصل بالموانئ، المدفوع بازدهار الاقتصاد الإثيوبي، عاملاً داعماً لاتجاه النمو الاقتصادي المطرد في جيبوتي. وأدى العنف المسلح إلى حدوث انكماش شديد في الأنشطة الاقتصادية في اليمن، حيث توقّف إنتاج النفط والغاز في نيسان/أبريل. ولحقّت أضرار جسيمة بالهياكل الأساسية الاقتصادية اليمنية بسبب النزاعات المسلحة التي يشهدها البلد.

٢٢ - ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلدان العربية الأقل نمواً بنسبة ٠,٥ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٦. ومن المرجح أن يتاح للسودان حيز أكبر للتوسع في الطلب المحلي، إذ من المتوقع حدوث تحسّن متوسط على حالة ميزان المدفوعات في هذا البلد. وفي موريتانيا، يتوقع أن يتباطأ التوسع الاقتصادي نتيجة لضعف نمو الطلب المحلي ولاستمرار انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وتسهم أيضاً في هذا التباطؤ التوقعات المتعلقة بأسعار ركاز الحديد، وكذا حالة العجز في ميزان المدفوعات التي تعرقل انتعاش الطلب المحلي. ويتوقف حدوث تغيير في الاقتصاد اليمني على تطورات الحالة الأمنية. ومع ذلك، يُتوقع حدوث نمو سلبي بسبب الانهيار الحاد للطلب المحلي في البلد المصحوب بتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية. وفي عام ٢٠١٦، يتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤ في المائة في جزر القمر و ٥ في المائة في جيبوتي و ٣,٤ في المائة في موريتانيا و ٣,٤ في الصومال و ٣,٦ في المائة في السودان. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد اليمني انكماشاً بنسبة ١١,١ في المائة بالقيم الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي.

واو - الأسعار والتضخم

٢٣ - تشير التقديرات إلى أن متوسط التضخم السنوي في مؤشر أسعار المستهلك في المنطقة العربية قد بلغ ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ مقارنة بنسبة ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٤ (انظر الجدول ٢). وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، كان لضعف أسعار السلع الأساسية الدولية أثر مثير على الضغوط التضخمية الأخرى، من قبيل ارتفاع أسعار المواد البناء بسبب الإصلاحات على نظام دعم المواد. وأثر انخفاض التضخم في منطقة اليورو على عدة بلدان، من بينها الأردن ولبنان وموريتانيا. وسجل كل من الأردن ولبنان معدلات تضخم سلبية في عام ٢٠١٥. وتم احتواء معدل التضخم في العراق ودولة فلسطين، بيد أن انخفاض معدلات التضخم لا يدل على أداء فعال لسلاسل الإمداد في أي من البلدين. فقد

واجهت الأنشطة الاقتصادية في هذين البلدين صعوبات لوجستية متصلة بالتزاع. وفي مصر، استمر اتجاه التضخم المرتفع جراء الصعوبات النقدية. وعانت الجمهورية العربية السورية واليمن من تضخم مفرط متصل بالتزاعات. كما شهدت ليبيا زيادة سريعة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك قبيل نهاية عام ٢٠١٥. وفي السودان، ظهرت في عام ٢٠١٥ بوادر الاستقرار على التضخم المفرط.

٢٤ - ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين في المنطقة العربية نسبة ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٦. ويتوقع أن تظل أسعار السلع الأساسية الدولية متدنية، مما سيقتي معدلات التضخم منخفضة في معظم البلدان العربية. ويتوقع أن يكون لارتفاع سعر مواد البناء بسبب إدخال مزيد من الإصلاحات على نظام دعم المواد في بلدان مجلس التعاون الخليجي أثر معتدل على مستويات الأسعار العامة في تلك البلدان. ويتوقع أن يستقر معدل التضخم في السودان عند المستوى الذي بلغه في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يتسارع نسق التضخم في ليبيا على غرار الاتجاه المسجل في عام ٢٠١٥. ويتوقع أن يظل التضخم في الجمهورية العربية السورية مرتفعاً بسبب القيود الشديدة المفروضة على صرف العملات الأجنبية. وتضع الصعوبات النقدية معدل التضخم في مصر عند مستوى ١٠ في المائة بالنسبة لعام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يعاني اليمن من تضخم جامح نتيجة أوضاع ميزان مدفوعاته المتردية والعوامل النقدية الحرجة.

زاي - أسعار الصرف

٢٥ - استمر التخفيض التدريجي لقيمة العملات الوطنية في تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا مقابل دولار الولايات المتحدة، ويعزى ذلك أساساً إلى ضعف اليورو الذي تعودت عملات تلك البلدان على المحافظة على استقرار أسعاره إزاءه. وظلت العملة الوطنية للكويت أيضاً، وهي عملة مرتبطة بسلة من العملات تشمل اليورو، منخفضة مقابل الدولار. ودأبت بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الأردن وجيبوتي والعراق ولبنان، على اتباع الممارسة المتمثلة في ربط عملاتها بالدولار. وتولت مصر ضبط هبوط قيمة عملتها مقابل الدولار ضمن حدود ٧,٦ و ٨,٨ جنيهات مصرية. وقامت السودان أيضاً بضبط هبوط قيمة عملتها الوطنية، أي الجنيه السوداني، تدريجياً إلى ٦,٤٥ جنيهات سودانية مقابل الدولار. واستمرت قيمة الليرة السورية في التدهور من ١٩٨ ليرة للدولار الواحد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى ٤٤٢ ليرة للدولار الواحد في آذار/مارس ٢٠١٦. وتسبب التزاع المسلح في تخفيض قيمة الريال اليمني بشكل كبير من ٢١٥ ريالاً يمنياً للدولار الواحد في آذار/مارس ٢٠١٥ إلى ٢٨٠ ريالاً يمنياً للدولار الواحد في آذار/مارس ٢٠١٦. ومن المتوقع

تسجيل المزيد من التخفيضات في قيمة العملات الوطنية لتونس والجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر واليمن في عام ٢٠١٦.

حاء - الديناميات الاجتماعية والعمالة

٢٦ - ازداد التزوح الجماعي للسكان في المنطقة العربية في عام ٢٠١٥ بسبب تزايد حدة النزاعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن. وبلغت تنقلات اللاجئين والمهاجرين مستوى غير مسبوق، مما يعكس الأزمات الإنسانية في المنطقة. وسلط تدفق اللاجئين إلى أوروبا من المنطقة العربية، بمن فيهم العراقيون والسوريون، الضوء على حالة اليأس الذي أصاب المشردين.

٢٧ - وظلت معدلات البطالة مرتفعة في المنطقة. فوفقاً لأحدث الأرقام المتاحة لعام ٢٠١٥، كانت معدلات البطالة على النحو التالي: مصر، ١٢,٧ في المائة (في الربع الثاني)^(١١)؛ والأردن، ١٣,٦ في المائة (في الربع الأخير)^(١٢)؛ والمغرب، ٩,٢ في المائة (في الربع الأخير)^(١٣)؛ وتونس، ١٥,٤ في المائة (في الربع الأخير)^(١٤)؛ والمملكة العربية السعودية، ١١,٥ في المائة بين المواطنين السعوديين (في النصف الثاني من السنة)^(١٥)؛ ودولة فلسطين، ٢٥,٨ في المائة (في الربع الأخير)^(١٦). واتسعت الفجوات بين الجنسين في معدلات البطالة في تلك البلدان، بعد أن تدهورت معدلات تشغيل الإناث الباحثات عن الوظائف. وكانت

(١١) مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "Labor force, employment and unemployment in Egypt" (قوة العمل، والعمالة والبطالة في مصر) (٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦). متاح على الرابط التالي:

http://www.msrinternet.capmas.gov.eg/pepo/Labour%20Force/sdds_lb1_e.pdf

(١٢) الأردن، مديرية الإحصاء، نشرة صحفية، ٨ شباط/فبراير ٢٠١٦. متاح على الرابط التالي:

http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/Unemp/2015/Emp_2015-q4.pdf

(١٣) المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، "وضعية سوق الشغل خلال الفصل الرابع من سنة ٢٠١٥". متاح على الرابط التالي:

http://www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-au-quatrieme-trimestre-de-l-annee-2015_a1665.html

(١٤) تونس، المكتب الإحصائي الوطني، "المسح الوطني حول السكان والتشغيل" (٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦). متاح على الرابط التالي:

<http://www.ins.nat.tn/indexen.php>

(١٥) المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للإحصاءات، (٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦). متاح على الرابط التالي:

<http://www.stats.gov.sa/en/node/4932>

(١٦) دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "Labour force survey (October-December, 2015) Round (Q4/2015)" (جولة استقصائية للقوى العاملة (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥) (الربع الأخير من عام ٢٠١٥)) (٣٠ آذار/مارس ٢٠١٦). متاح على الرابط التالي:

http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ42015E.pdf

الزيادة السريعة في معدل بطالة الإناث في دولة فلسطين في السنوات القليلة الماضية مثيرة للانزعاج بشكل خاص، فقد ارتفع هذا المعدل إلى ٣٩,٧ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠١٥ بعد أن كان في حدود ٢٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٠^(١٧). وفي الأردن وتونس والمملكة العربية السعودية، حيث أظهرت الفجوة في معدل البطالة بين الجنسين تحسناً تواصل إلى عام ٢٠١٤، انعكس هذا الاتجاه في عام ٢٠١٥. وكان لتزايد حدة النزاعات المسلحة أثر مدمر على ظروف العمل في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن. واستمرت الضغوط الدافعة للهجرة من البلدان العربية المتضررة من النزاعات حيث أصبحت شرائح سكانية أكبر تعتمد على المعونة الإنسانية بعد أن فقدت إيراداتها ومدخراتها.

رابعاً - التطورات في السياسة العامة

٢٨ - لا يزال واضعو السياسات في المنطقة العربية يواجهون قيوداً مستعصية في مجال السياسات. وهذه القيود تحول دون اعتمادهم لسياسات تهدف إلى حفز الطلب المحلي. ومن شأن اعتماد سياسة نقدية أشد صرامة، وكذا ارتفاع تكاليف التمويل في المنطقة العربية، وبالأخص في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أن يحدّ بصورة كبيرة من النمو في المنطقة، لا سيما بعد أن تم بالفعل التقليل من الإنفاق العام في البلدان العربية عقب الانهيار الكبير في أسعار النفط في السنة الماضية. وقرر المصرف الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة رفع أسعار الفائدة بنسبة ٠,٢٥ نقطة مئوية، ليتحوّل بذلك النطاق المستهدف لمعدل الصناديق الاتحادية من نسبة تتراوح بين صفر و ٠,٢٥ في المائة إلى نسبة تتراوح بين ٠,٢٥ و ٠,٥ في المائة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكان هذا أول تغيير في سياسة سعر الفائدة في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٨ وأول ارتفاع يُسجّل منذ عام ٢٠٠٦. وكان لتغير أسعار الفائدة أثر على السياسة النقدية لبلدان المنطقة التي ترتبط عملاتها الوطنية، سواء بشكل رسمي أم غير رسمي، بالدولار، وهي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وجيبوتي وعمان وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية. وكان له أثر أيضاً على السياسة النقدية للكويت، حيث ترتبط العملة الوطنية بسلة من العملات التي يستأثر فيها الدولار بالقسط الأكبر. وبناء عليه، رفعت المصارف المركزية في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية أسعار فائدها على الودائع بنسبة ٠,٢٥ نقطة مئوية، في أعقاب القرار الذي اتخذته المصرف الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة فيما يتعلق بسعر الفائدة.

(١٧) المرجع نفسه.

٢٩ - بيد أن أثر هذه التغييرات في السياسة العامة، كان محدوداً في الأجل القصير، وذلك لأسباب منها أن الأسواق المالية في كل من الولايات المتحدة والمنطقة العربية كانت قد توقعات حدوث هذه التغييرات. ولوحظ في المنطقة ارتفاع طفيف في تكاليف التمويل ضمن الهوامش المتوقعة. ومع ذلك، يتوقع أن ينعكس الأثر في الأجلين المتوسط إلى الطويل في جميع أنحاء المنطقة العربية. ومن المتوقع أن ترتفع تكاليف التمويل في بلدان مجلس التعاون الخليجي لتساير السياسة النقدية في الولايات المتحدة. أما المصارف المركزية في الأردن وتونس والجزائر ومصر والمغرب فقد فوتت على نفسها فرصة الاستفادة من التدابير النقدية للانهوض بالطلب المحلي. وفي عام ٢٠١٥، تم تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية في مصر (في كانون الثاني/يناير) والأردن (في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وتموز/يوليه) وتونس (في تشرين الأول/أكتوبر) بسبب تراجع الضغوط التضخمية جراء انخفاض أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الطاقة والمواد الغذائية. بيد أن تدهور حالة ميزان المدفوعات أجبر مصر على رفع أسعار الفائدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦. ومن المستبعد أن تتخذ المصارف المركزية العربية، في ضوء البيئة المالية الدولية الراهنة، تدابير نقدية تخفيفية في عام ٢٠١٦. وقد تلجأ تونس ومصر إلى تشديد سياستها النقدية للتغلب على الأوضاع الحرجة لميزان المدفوعات.

٣٠ - وتدهورت الأرصد المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بسرعة في عام ٢٠١٥ وذلك بالتوازي مع انخفاض أسعار النفط ومع عدم قيام هذه الدول بخفض نفقاتها. ومن المتوقع إجراء تخفيضات في الميزانية، ولا سيما فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية، في بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت وقطر. إذ يتوقع أن يحافظ هذان البلدان على سياسات مالية محايدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وما زالت الحكومات العربية في مناطق دون إقليمية أخرى توجه سياساتها نحو تصحيح أوضاعها المالية في خضم توقعات باستمرار تحصيل إيرادات ضعيفة. وأصبحت المساعدة المباشرة وغير المباشرة ذات أهمية بالغة في تلك البلدان للحفاظ على مستوى الإنفاق الرأسمالي فيها، بما في ذلك الإنفاق على المشاريع الإنمائية. وفي دولة فلسطين، تسارع نسق إعادة إعمار قطاع غزة تدريجياً منذ حرب عام ٢٠١٤ على الرغم أن معدل صرف المبالغ قد بلغ، في شباط/فبراير ٢٠١٦، نسبة ٣٩ في المائة من مجموع المعونة التي تعهد بها المانحون الدوليون^(١٨).

(١٨) البنك الدولي، "Reconstructing Gaza – Donor pledges"، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦. متاح على الإنترنت في الموقع التالي: <http://www.worldbank.org/en/programs/rebuilding-gaza-donor-pledges>.

خامسا - الآفاق

٣١ - من المتوقع أن تنمو المنطقة العربية، في المتوسط، بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٦. ويرجح أن تضع أسعار النفط وإيراداته المنخفضة بلدان مجلس التعاون الخليجي في مواقف أضعف نسبيا من الناحية المالية وأيضاً فيما يتعلق بحالة ميزان المدفوعات. بيد أنه لا يتوقع أن تخضع بلدان مجلس التعاون الخليجي لا إلى قيود مالية ولا إلى قيود خارجية من حيث تحقيق الانتعاش في الطلب المحلي. ولا يزال شعور دوائر الأعمال وثقة المستهلكين مشوبين بالحذر، لكن يتوقع حصول نمو مطرد في الطلب المحلي على مدى العامين المقبلين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يعزى جزئياً إلى النمو السريع للاقتصاد الهندي. وتواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديات فيما يتعلق بتوجيه استراتيجياتها المتعلقة بالتنوع الاقتصادي. وأبرزت سلسلة من التدابير الإصلاحية، بما في ذلك الإصلاحات ذات الصلة بدعم المواد، أهمية الجهود التي تبذلها هذه البلدان في مجال السياسات بغية التصدي لانخفاض أسعار النفط. وبما أن اقتصادات مجلس التعاون الخليجي تتسم بقدر ما من المرونة، فإن حكومات هذه البلدان من المتوقع أن تحرز تقدماً في تصحيح الأوضاع المالية العامة بمكنها من التصدي للوضع "الاعتيادي الجديد" المتمثل في انخفاض عائدات النفط.

٣٢ - وقد استفادت البلدان العربية في المشرق والمغرب والبلدان العربية الأقل نمواً من انخفاض أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك أسعار الأغذية والطاقة. ومع ذلك، كان هامش الاستفادة أقل بكثير من المتوقع. فالتحسينات الطفيفة في الموازين التجارية قابلها ضعف في تدفقات في رؤوس الأموال الأجنبية جراء التحول في السياسة النقدية في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، تردت أوضاع موازين المدفوعات عموماً، حيث بات من الصعب أكثر تمويل العجز في الحساب الجاري. وسيشكل تدهور أوضاع موازين المدفوعات عائقاً رئيسياً أمام النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٦ في البلدان العربية مشرقها ومغربها وفي البلدان العربية الأقل نمواً، وكذا الأوضاع الاقتصادية الصعبة في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن ودولة فلسطين، وجميعها متأثر بالتراعات. أما تردي أوضاع موازين المدفوعات فسيحد من توسع نطاق الطلب المحلي وسيحط من المستويات المعيشية ما لم تُقدّم المساعدات الخارجية الفعالة التي من المرجح أن تزداد الحاجة إليها في عام ٢٠١٦ في هاتين المنطقتين دون الإقليميتين.

٣٣ - ومع وفرة المدّخرات في الاقتصادات المتقدمة، من جهة، وتردي أوضاع موازين المدفوعات في الاقتصادات النامية، من جهة أخرى، يزداد الاقتصاد العالمي استقطاباً. فقد أخفقت آليات السوق في الموازنة بين توافر الأموال لأغراض التنمية بين الاقتصادات المتقدمة

والاقتصادات النامية. وتبدو العواقب الاجتماعية الاقتصادية لهذا الاختلال قائمة، ولا سيما عندما تقترن بالمخاطر الجغرافية السياسية القائمة من قبل والتي تؤثر تأثيرا سلبيا على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة العربية بالأخص. فالمدخلات المتاحة والفائضة عن الحاجة يجب أن تستثمر وتستخدم لتخفيف أوضاع موازين المدفوعات في الاقتصادات النامية، بما في ذلك اقتصادات المنطقة العربية. ثم إن تدابير الدعم على الصعيدين الإقليمي والدولي تكتسي أهمية متزايدة الحيوية لجهود تخفيف قيود الاقتصاد الكلي وإرساء أساس متين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في تلك البلدان.
